الفكر النحوي عند أبي علي الفارسي في كتابه العسكريات

أ.م.د سهى كناوي حسن

الباحث: علي حسين علوان

كلية الآداب – جامعة ذي قار

Ali.Hussein90@gnail.com

الملخص:

الفكر النحوي عند أبي علي الفارسي في كتابه العسكريات، بحث يهتم بالفكر النحوي عند أبي علي الفارسي، ويسلط الضوء على المصطلحات النحوية: كالمفردات، والجمل، والبناء والإعراب، مبينًا طبيعة المنهج الذي تناوله في أقسام المفردات في العربية.

الكلمات المفتاحية: (الفكر النحوي، أبو علي الفارسي، المفردات، الجمل، البناء والإعراب).

The grammatical thought of Abu Ali Al-Farsi in his book Al-Askariyyat

Researcher: Ali Hussein Alwan

Prof. Dr. Soha Knawi Hassan

College of Arts – Dhi Qar University

Ali.Hussein90@gnail.com

Abstract :

The grammatical thought of Abu Ali Al-Farsi in his book Al-Askariyyat, a study concerned with the grammatical thought of Abu Ali Al-Farsi, and sheds light on grammatical terms: such as vocabulary, sentences, construction and parsing, indicating the nature of the approach that he dealt with in the vocabulary sections in Arabic.

Keywords: (grammatical thought, Abu Ali Al-Farsi, vocabulary, sentences, construction and parsing.)

التمهيد:

أولا – أبو علي الفارسي اسمه ونسبه ومولده ونشأته

هو الإمام أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي صاحب التصانيف النحوي الإمام المشهور ولد في بلدة فسا [١]ونشأة فيها

وكان ميلاده فيها عام (٢٨٨هـ) في أواخر أيام المعتضد لأبن فارسي وأم عربية سندوسية من سندوس شيبان الذين هاجروا إلى فارس [٢]

عاش الإمام أبو علي حياة حافلة بالتحصيل والانتقال والدرس والتصانيف قال الذهبي (قدم بغداد شابا وتخرج بالزجاج وبمبرمان وأبي بكر السراج وسكن طرابلس مدة ثم حلب واتصل بسيف الدولة

وكان الملك عضد الدولة يقول أنا غلام أبي علي في النحو وغلام الرازي في النجوم [٣] والظاهر أن أبا علي لم يتزوج ولم ينجب وظهر ذلك في وصف ابن جني له "بخلو سربه وسروح فكره وخلوه بنفسه وإنما وقف حياته على العلم لا يتعاقه عنه ولد ولا يعارضوا فيه متجر" [٤]

وقال عنه الزركلي: "ولد في فسا (من أعمال (فارس)، ودخل بغداد سنة ٣٠٧ هـ، وتجول في كثير من البلدان، وقدم حلب سنة ٣٤١، فأقام مدةً عند سيف الدولة، وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو، وصنف له كتاب "الإيضاح في قواعد العربية ، ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن توفى[٥]

ثانياً: شيوخه:

لقد دَرَس الإمام أبو علي الفارسي على كثير من علماء عصره، فمِمَّن دَرَس عَلَيهِم وَتَخَرَّجَ بِهِم:

١- الزجاج

هو الإمام إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (٢٤١) - ٣١١ هـ = ٨٥٥ - ٩٢٣م) عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد، كان من أهل العلم بالأدب والدين المتين، وصنف كتابًا في معاني القرآن، وله كتاب الأمالي، وكتاب ما فسر من جامع المنطق، وكتاب الاشتقاق، وكتاب العروض، وكتاب القوافي وكتاب الفرق، وكتاب خلق الإنسان وكتاب خلق الفرس، وكتاب مختصر في النحو، وكتاب فعلت وأفعلت، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب شرح أبيات سيبويه، وكتاب النوادر، وكتاب الأنواء، وغير ذلك.

وأخذ الأدب عن المبرد وتعلب - رحمهما الله تعالى - وكان يخرط الزجاج، تم تركه واشتغل بالأدب، فنسب إليه[٦].

٢- أبو بكر السراج:

هو ابن السراج محمد بن السري بن سهل، أبو بكر.(.. - ٣١٦هـ = .. - ٩٢٩م) أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، كان يلتغ بالراء فيجعلها غينًا.

ومن كتبه (الأصول - ط) في النحو، و (شرح) كتاب سيبويه)، و(الشعر والشعراء) و (الخط والهجاء)، و(المواصلات والمذكرات) في الأخبار و(الموجز في النحو - ط) و (العَرُوض - خ) في خزانة الرباط (المجموع ١٠٠ أوقاف) كتب قبل سنة ٣٥٣، وفي هذا المجموع رسالة (الخط - خ) له أيضًا[٧].

٣- مبرمان

هو أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أبو بكر، المعروف بمبرمان (.. – ٣٤٥هـ = .. – ٩٥٦ م).

من كبار العلماء بالعربية من أهل، بغداد ولد في طريق رامهرمز.

وأخذ عن المبرد والزجاج، وأخذ عنه الفاسي والسيرافي.

وكان ضنينا بالأخذ عنه، لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة دينار.

من كتبه (شرح شواهد سيبويه) و (النحو المجموع على العلل) و (العيون)، و(التلقين)، و (صفة شكر (المنعم)، و (شرح كتاب سيبويه لم يتمه[٨].

٤ – أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤)

فقد روى عنه القراءة عرضا[٩].

٥– أبو بكر الخياط المتوفى سنة (٣٢٠هـ).

٦ أبو بكر دريد (٣٢١هـ).

٧– وسمع جزءًا من علي بن الحسين بن معدان الفارسي، عن إسحاق بن راهويه[١٠].

وغير هؤلاء من علماء وأدباء عصره.

ثالثاً: تلامذته:

لقد استفاد من الإمام أبي عليٍّ ودَرَس على يديه الكثير من طلاب العلم، وأخذ عنه النحو خلقٌ كثير، وبرع من طلبته جماعة، ومن أشهر أولئك النفر:

١– ابن جني (٣٩٢هـ):

أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ بنُ جِنِّي المَوْصِلِيُّ، إِمَامُ العَرَبِيَّة، أبو الفَتْحِ عُثْمَانُ بنُ جِنِّي المَوْصِلِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، وهو من أكثر التلاميذ صُحبةً له، وانتفاعا به، فكانت صلة علمية مباركة استمرت نحواكثر من خمسة وثلاثين عاما، أتمرت أطيب الثمار، فنفذ من خلالها إلى أسرار العربية، وكشف عن جوانب فذة منها؛ وذلك أنَّ ابن جني لازم شيخه حِلا وترحالاً، وكأنه أرهف سمعه لكلِّ ما يقول الشيخ حتى كاد يحصي أنفاسه، ومما يدلُّ على ذلك: إشارات ابن جني الكثيرة إليه وثناؤه عليه، فكلما وقع على لطيفة من لطائف العربية، ردها إليه وصرفها نحوه، وهو لا يزال في الخصائص والمنصف وغيرهما من مصنفاته يُخبرك أنَّ هذا الذي استخرجه وفطن له إِنَّمَا خَرَجَ مِن كيس الشيخ[١١].

٢ – أبو الحسن الربعي (٤٢٠)

وهو من تلاميذه النابهين أيضًا، وهو من شرَّاح "الإيضاح".

٣– أبو طالب العبدي: أحمد بن بكر (٤٠٦هـ):

وهو أيضًا من شراح "الإيضاح".

٤– أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري

صاحب "الصحاح" المتوفى سنة (٣٩٣هـ).

٥- وأبو على أحمد بن محمد المرزوقي
شارح (الحماسة)، المتوفى سنة (٤٢١هـ).
٦- ابن أخته أبو الحسين
محمد بن عبد الوارث النحوي (٤٢١هـ).
٧- ومن معاصري أبي على المشاهير الذين أخذوا عنه: أبو الحسن بن عيسى الرماني المتوفى سنة (٣٨٤هـ).
٨- محمد بن طوس القصري أبو الطيب
قال ياقوت هو من النحويين المعتزلة أحد تلاميذ أبي علي الفارسي.
وروى القراءة عنه عَرْضًا عبدالملك بن بكران النهرواني، وحَدَّث عنه عبيد الله الأزهري، وأبو القاسم التنوخي، وأبو محمد الجوهري، وجماعة[١٢].

رابعاً: مكانته وتناء العلماء عليه:

لقد نال إمامنا أبو عليٍّ شُهرةً واسعة، وكان له منزلة سامقة، وقد تكاترتْ عبارات الأئمة في الثناء عليه، وتبيين مكانته العلمية.

قال عنه السيوطي: "واحد زمانه في علم العربية... وقال كثير من تلامذته إنَّه أعلمُ من المبرد"[١٣].
وقال محمد بن يعقوب الفيروز أبادي: الإمام العلامة قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج[١٤] .... وبرع في النحو، وانتهت إليه رئاسته، وصَحِب عضد الدولة فعظمه، وأحسن إليه"[١٥].
وقال عنه الخطيب البغدادي: "وعلتْ منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرد وأعلم منه، وصنف كتبًا عجيبة حسنة لم يُسبق إلى مثلها، واشتهر ذِكْرُه في الآفاق، وبَرَع له غلمان حُذاق مثل عثمان بن جني، وعلي بن عيسى الشيرازي، وغيرهما، وخَدَم الملوك، ونفق عليهم، وتقدم عند عضد الدولة، فسمعت أبي يقول: سمعت عضد الدولة يقول: أنا غلامُ أبي على النحوي الفسوي في النحو"[١٦].

خامساً: مؤلفاته [١٧]

لقد خلف الإمام أبو على تراثاً حافلاً، من الكتب التي صنفها، أو المسائل التي أجاب عنها، فضلاً عن المسائل والتحقيقات التي استفادها منه تلامذته دون أن يُدوِّنها هو.

فمن كتبه

- "التذكرة" في علوم العربية، عشرون مجلدًا.
- "تعاليق سيبويه" جزآن.
- "الشعر".
- "الحجة "، في علل القراءات.
- "جواهر النحو".

- (الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني – خ) في دار الكتب (١: ١٢٦).
- "المقصور والممدود".
- "العوامل" في النحو.

وصحب عضد الدولة ابن بويه وتقدم عنده فعلمه النحو، وصنف له كتاب "الإيضاح" في قواعد العربية.

ومن مسائله

حيث سُئِل في حلب وشيراز وبغداد والبصرة أسئلة كثيرة، فصنف في أسئلة كل بلد كتابا، منها:

- (المسائل الشيرازية – خ) في الخزانة الحيدرية بالنجف.
- (المسائل) العسكريات – خ) نسبة إلى بلدة عسكر مكرم، وقد أشار الدكتور عبد الفتاح إسماعيل إلى أماكن وجودها.
- (المسائل البصريات – خ) وهي أمالٍ ألقاها في جامع البصرة.
- (الحلبيات – خ) جزء منه.
- (البغداديات – خ).

وفي مذكرات الميمني – خ، أنَّ في مكتبة شهيد علي بإستنبول (الرقم ٢٥١٦) رسائل للفارسي بخطّ أحمد بن تميم بن هشام اللبيلي، كتبها ببغداد سنة ٦١٥.

وقد تحدث الدكتور عبد الفتاح إسماعيل في بحثه عن أبي على الفارسي عن بعض هذه المؤلفات حديثًا وافيا، لم أورده مراعاةً للاختصار.

سادساً: وفاته

بعد حياة حافلة زاخرة بالعلم والإفادة، والتحقيق للمسائل النحوية واللغوية، الذي قل نظيره، ولا يجتمع إلا لأفراد قليلين، تُوفّي الإمام أبو علي ببغداد في ربيع الأول سَنَة سبع وسبعين وثلاث مائة (٣٧٧)، فرحمه الله، وغفر له ولجميع علمائنا الأجلاء.

المبحث الأول

المفردات والجمل

المطلب الأول: المفردات

كانت دراسة ابي علي الفارسي لموضوع المفردات او الكلم في العربية والتي يراد بها الاسم والفعل والحرف في كتابه العسكريات احدى الدراسات الرائدة في هذا المجال حيث امتازت على ما سنرى من خلال هذا البحث امتازت بالدقة والشمولية وواقعية التطبيق واول ما نجده في الدراسة التي عقدها الفارسي في عسكرياته هو الدقة في التفريق بين المصطلحات حيث فرق بين ما يمكن أن يصطلح عليه بانه كلام وبين هذه المفردات التي تسمى بالكلم ومن هنا نجده يعقد الباب الخاص بالحديث عن هذه المفردات في الكتاب المذكور بعنوان((هذا باب علم ما الكلم من (العربية))[١٨]

في حين يعنون الباب الذي يتحدث فيه عن الجمل بقوله ((هذا باب ما يتألف من هذه الالفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلا وهو الذي يسميه اهل العربية الجمل))[١٩] ومن هنا فان ابا علي فرق من خلال استعماله للمصطلحات بين حالة هذه الالفاظ في حال كونها مفردة ولا تعطي معنى تاما يحسن السكوت عليه وبين حالتها في سياق الجملة حيث تعطي هناك معنى تاما ومفيدا يمكن السكوت عليه ويصلح ان يسمى كلاما وهذا التفريق بالطبع ميزة تحسب لابي علي وعسكرياته لأننا نجد بعض النحاة قد تحدثوا عن موضوع المفردات في مؤلفاتهم بشكل فيه شيء من الخلط وعدم التمييز بينها وبين الكلام ومن ذلك الخلط ما جاء في كلام ابي العباس المبرد) (الكلام كله اسم وفعل وحرف...))[٢٠] وكذلك ما فعله الزجاجي ايضا في كتابه (الايضاح حيث انه عنون الباب الخاص بدراسة هذه المفردات الثلاثة بعنوان ((اقسام الكلام))[٢١] مما يوقع الدارس في توهم ان كل مفردة من هذه المفردات الثلاثة هو قسم مستقل من اقسام الكلام لا الكلم ومن هنا نجد ابن مالك يتنبه الى هذا الخلط الذي وقع فيه النحاة فينحو منحى ابي علي الفارسي ويفرق بين الكلام والكلم بشكل واضح وذلك في اول الفيته المشهورة حيث ربط مصطلح الكلام بالتئام هذه المفردات الثلاثة في سياق الجملة واعطاءها الافادة ((كلامنا ا لفظ مفيدٌ كاستقم اسمٌ وفعل ثم حرفٌ الكلم))[٢٢] ورغم ان ابا علي الفارسي في دراسته لمفردات الكلم في العربية لم يأتي بشيء يمس ماهية التقسيم الثلاثي لهذه المفردات وانما اقر هذا التقسيم واكده سواء في ذلك الدراسة التي عقدها في كتابه العسكريات او في غيره من مؤلفاته حيث يذكر في العسكريات ما نصه ((اعلم ان الكلام يأتلف من ثلاثة اشياء : اسم وفعل وحرف))[٢٣] وهذا في الواقع هو مذهب اغلب النحاة واللغويين من الاقدمين فكل واحد منهم تناول هذا الموضوع نجده قد انطلق في دراسته مما ذكره سيبويه في (الكتاب) ((فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا حرف ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل، وفرس، وحائط، واما الفعل فأمثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى، فذهب وسمع... واما بناء ما لم يقع فانه قولك امرا اذهب.... ومخبرا يقتل.... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا اخبرت، فهذه الامثلة التي اخذت من لفظ احداث الأسماء.... والاحداث نحو الضرب.... واما ما جاء لمعنى وليس باسم، ولا فعل فنحو: ثم وسوف....))[٢٤].

ولا نجد احدا من النحاة شذ عن الركب في هذه المسالة وخرج عن هذا التقسيم الا نزر يسير جدا ومن اولئك شيخ الكوفيين الفراء الذي ذكر قسما رابعا لمفردات الكلم في العربية بعد ان جعل أسماء الأفعال قسما مستقلا براسه اطلق عليه اسم (الخوالف)[٢٥] ثم تابعه على ذلك فيما بعد أبو جعفر ابن صابر الاندلسي[٢٦] وما يهمنا من كل ما تقدم هو ان نعرف ان مذهب الفارسي فيما يخص الكلم في العربية هو مذهب الرعيل الاعظم من النحاة ومع ذلك فان دراسته في العسكريات قد مثلت اتجاها استهدف الجانب الشمولي وسعى للانسجام مع الواقع اللغوي للعربية وذلك من خلال ما تعرض له كتاب العسكريات من شرح أراء أبي العباس المبرد وتحليلها واستدراك ما فات على المبرد ذكره في هذا الباب ومن هنا نجد ان الفارسي يفتتح حديثه في العسكريات بذكر التعريف الذي وضعه المبرد للاسم ((انه ما جاز الاخبار عنه))[٢٧] لذا فقد اشار ابو علي الى عدم شمولية هذا التعريف بقوله ((وهذا وصف يشمل عامة الاسماء ولا يخرج

منه الا اليسير منها وذلك مثل إذ، اذا لأنها عند النحويين من الاسماء ومع ذلك لا يجوز الاخبار عنهما ويدل على انهما اسمان قولنا القتال اذا جاء زيد فيكون خبرا عن الحدث كما تقول القتال يوم الجمعة فيكون خبرا واما اذ فانه يضاف اليه الاسم في نحو : يومئذ وحينئذٍ ويقع خبرا عن الحدث (كاذا)[٢٨] وعليه فان الفارسي يقدم تعريفا جديدا للاسم في كتاب العسكريات وعلى ما يبدو فانه يرى هذا التعريف اكثر شمولية واكثر انسجاما مع واقع التركيب الجملي من التعريف الذي قدمه ابو العباس المبرد ((واعلم ان الاسم يكون خبرا كما يكون مخبرا عنه وذلك نحو : زيد اخوك وعمرو منطلق))[٢٩]

وهذا ان دل على شيء انما يدل على سعة اطلاع الفارسي وواقعيته في تطبيق منهجه وفكره النحوي ومثل ذلك يظهر ايضا عندما يستدرك على أبي العباس جعله صحة انجرار الاسماء صفة لازمة لها حيث يذكر في العسكريات ان بعض الاسماء لا يمكن ان يدخل عليها حرف الجر وذلك مثل كيف وما شابهها وكذلك اسماء الافعال نحو دراكِ ونزال[٣٠] وعندما يصل به الحديث الى الفعل نجده لا يستسيغ التعريف الذي مفاده ان الفعل هو ما دل على حدث مقترن بزمن وذلك لأنه درس الفعل الناقص في اطار التركيب الجملي فوجده يدل على زمن دون ان يدل على حدث وذلك لأنه يبقى مفتقرا إلى الخبر المنصوب بعده[٣١] كما نجد الفارسي في العسكريات بعد ان يذكر التعريف التقليدي للحرف بانه ما لا يدل على معنى في نفسه بل في غيره يذكر تعريفا آخر وهو تعريف وظيفي صرف فيقول في تعريف الحرف انه ((ما لا يكون خبرا ويجوز ان يخبر عنه))[٣٢] والخلاصة من كل ما تقدم هي ان اتجاه ابي علي الفارسي في دراسته للكلم في العربية كان اتجاها توظيفيا يهدف الى دراسة المفردة في ظل التركيب النحوي والحكم عليها وفق ما تعطيه من دلالة وظيفية وهذا ما يطلق عليه اليوم ب (نحو الجملة) وهذا التوجه ولا شك يشكل انعطافا وتحولا كبيرا في مجال الدراسات النحوية حيث كانت معظم الدراسات قبل ذلك تتجه الى دراسة هذه المفردات الثلاثة انطلاقا من دلالتها المعجمية او الوضعية جاء في شرح المفضل لابن يعيش ((الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ..... والفعل ما دل على حدث وزمان.... و الحرف ما دل على معنى في غيره))[٣٣] ولو تصفحنا ما ذكره الزجاجي من الحدود التي وضعها النحويون واللغويون لكل مفردة من مفردات الكلم سنجد انها في جملتها تتجه نحو الاتجاه المعجمي[٣٤].

وتأسيسا على ما تقدم فان ابا علي في العسكريات يكون قد اختط الخطوط الاولى لمسار جديد وريادي سار عليه من جاء بعده حيث نجد بوادر استقرار هذا المنهج التوظيفي مع الزجاجي فيما يختاره من حدود لهذه المفردات ((اقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم ما كان فاعلا او مفعولا او دخل عليه حرف من حروف الخفض كالرجل والفرس وعمرو وزيد والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم وقعد يقعد ..... الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من والى وثم وما أشبه ذلك))[٣٥] ثم نجد ان هذا الاتجاه ينضج ويتضح بشكل كبير عند عبد القاهر الجرجاني حيث يجعل منه المرتكز الذي يرتكز عليه في نظريته المعروفة بنظرية النظم حيث رأى ان النحو معاني تعرف من خلال نظم الكلام ((ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، على قوانينه

واصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ، وذلك إنا لا نعلم شيئا يقتضيه الناظم بنظمه غير ان ينظر في وجوه كل باب ....)) [٣٦]ثم جعل من هذا المعيار للحكم على الكلام بالصواب والخطأ حيث يقول ((هذا هو السبيل فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا وخطؤه ان كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم، الا وهو معنى من معاني النحو قد اصيب به موضعه ووضع في حقه))[٣٧] ولو أوصلنا الحديث بالدراسات الحديثة والمعاصرة بما في ذلك الدراسات التي حاولت اعادة النظر في هذا التقسيم الثلاثي للمفردات لوجدنا صدى الطرح الفارسي حاضرا فيها وذلك لارتكاز هذه الدراسات على الجانب الوظيفي والاستعمالي الذي اصبح مدار البحث في هذه الدراسات في ظل التركيب الجملي لهذه المفردات ومثال على ذلك ما فعله الدكتور تمام حسان الذي رفض التقسيم القديم ورأى ضرورة تبني تقسيم جديد حيث يقول ((واول ما نبدأ به اننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة الى اعادة نظر ومحاولة التعديل بأنشاء تقسيم اخر جديد مبني على استخدام اكثر دقه لاعتباري المبنى والمعنى....))[٣٨] وعلى هذا الاساس فان الدكتور حسان يرى ان كل من الصفات والضمائر والظروف والخوالف تقع في اقسام جديدة مستقلة عن الاقسام الاخرى وعليه فان المفردات عنده يكون عددها سبعة وعلى النحو الآتي: ((الاسم_ الصفة _الفعل _الضمير_ الخالفة_الظرف (الأداة))[٣٩] وهذا التقسيم وان كان يشي بالتأثر بدراسة اللغات الغربية الا انه في اصله يرتكز على الجانب التوظيفي والاستعمالي وهو امر ظهرت بواكيره عند القدماء وكان لابي علي فيه سبق الريادة وتحقيق الشمول كما بينا ولا سيما في كتابه العسكريات .

المطلب الثاني: الجمل

وسأتناول هنا دراسة موضوع الجمل في كتاب العسكريات مبيناً المستويات التي عالج ابو علي الفارسي من خلالها موضوع الجمل في العربية سواء من حيث الجانب الاصطلاحي او من حيث طبيعة التقسيمات او الدلالة العامة للجملة

اولا: مصطلح الجملة

إذ سنجد ان الفارسي يمازج ويوافق بين مصطلح الكلام ومصطلح الجملة أذ أن المصطلحان عنده بمعنى واحد ويتضح ذلك من خلال ما عنون به الباب الخاص بالحديث عن الجمل ((هذا باب ما ائتلف من هذه الالفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلا وهو الذي يسميه اهل العربية الجمل))[٤٠] كما انه عندما يتحدث عن انواع الجمل في بداية الباب ويمثل لها يشير الى ان معنى الجمل موافق عنده لمعنى الكلام((اعلم ان الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلام وذلك نحو: زيد اخوك، وعمرو ذاهب. والفعل مع الاسم: نحو قام زيد، وذهب عمر))[٤١] اذن فهذا يضفي بنا الى القول بان معيار الفارسي في مساواته بين مصطلحي الجمل والكلام هو معيار الافادة اذ ان كل من الجملة والكلام حسب ما يراه الفارسي يعطي معنى مفيدا وهذا الاتجاه الفارسي في المرادفة بين مصطلحي الكلام والجملة هو ما استقر عنده راي الجرجاني فيما يخص حديثه عن الائتلاف اذ قال ((واعلم ان معنى الائتلاف الافادة، وذلك لا يكون الا بين الاسم والاسم كقولك) زيد اخوك).... او بين الفعل والاسم كقولك (خرج زيد)[٤٢] ونجده يفصح عن اتجاهه بشكل اوضح حيث يقول ((وانما سمي كلاما ما كان جملة مفيدة نحو (زيد منطلق)، (وخرج عمرو)[٤٣] والواضح ان هذا الاتجاه الذي

اتجهه أبو علي الفارسي في الموافقة بين مصطلحي الجملة والكلام ووافقه عليه الجرجاني هو عينه ما يقصده علماء اللغة المحدثين بعبارة) الحديث اللغوي ونلمح ذلك في حديث السير الان جارندر في كتابه (اللغة والكلام) اذ قال ((الجملة مثل الكلام تطلق وتسمع وتشير الى معنى محدد))[٤٤]

اما تقسيمات ابي علي الفارسي للجمل فهي تقسيمات شملت جوانب عدة وعالجت موضوع الجمل من جوانب مختلفة كما ذكرنا انفا والان سأحاول ايجاز هذه التقسيمات وتناولها واحدا تلو الآخر

اولا تقسيم الجمل من حيث دلالتها على الثبوت والتغير

من المعروف ان من خواص الجمل الاسمية الدلالة على الثبوت بينما من خواص الفعلية الدلالة على التغير والحركة وانطلاقا من هذا فقد حاول الفارسي ان يؤكد ثنائية الجمل ويحصرها بجمل اسمية واخرى فعلية ((اعلم ان الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلام وذلك نحو: زيد اخوك، وعمرو ذاهب والفعل مع الاسم نحو قام زيد، وذهب عمرو. ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين))[٤٥] وعلى هذا الأساس فان الفارسي ورغم تسليمه براي استاذه ابي بكر ابن السراج واستحسانه له فيما يخص الجملة الظرفية الا انه يعود ليدرجها من خلال التأويل والتقدير في حيز الجملة الفعلية مرة وفي حيز الجملة الاسمية مرة اخرى وذلك من خلال تقديره للمتعلق المحذوف ((ولن يخلو ما يعلقه به من ان يكون اسما، او فعلا، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره واذا كان كذلك، كان داخلا في جملة ما ذكرناه))[٤٦] والأمر ذاته فيما يخص جملة النداء حيث يلحقها بالجملة الفعلية عن طريق تقدير الفعل المحذوف ((واما قولهم في النداء: يا زيد، واستقلال هذا الكلام مع انه مؤتلف من اسم وحرف فذلك لان الفعل مراد عندهم....))[٤٧] ومما يؤكد هذا التوجه الذي يتوجهه أبو علي تفسيره لقضية اسماء الافعال حيث يرى ان اسماء مثل تراك ونزال وشتان هي اسماء نابت مناب الافعال وعملت عملها وهذا يعني انه تنبه الى دلالة هذه الاسماء على الحركة والتغير وبالتالي ارتباطها بالأفعال عملا ومعنى[٤٨] ومن هنا فأننا نجد الفارسي ورغم دراسته لجملتي الشرط في وضعهما التركيبي على انهما جملة واحدة كما سنرى ذلك لاحقا الا انه ينبه على انهما جملتين منفردتين ويحتمل ان تكون كل واحدة منهما جمله اسمية وفعلية ((فأما الاسم والفعل اذا ائتلف وكذلك الاسم والاسم . فلم اعلمهما غير مستقرين ومفتقرين الى غيرهما الا في الجزاء والقسم))[٤٩]، ((كذلك كانت الجملة التي هي القسم على هذين الوجهين))[٥٠] وخلاصة القول في كل ما مضى ان ابا علي اتخذ من دلالة الجمل على الثبوت والتغيير معياره لتقسيمها على جمل اسمية واخرى فعلية.

ثانيا: تقسيم الجمل حسب حالتها التركيبية

وفي هذا المجال تناول الفارسي الجمل على انها تركيب موحد فبالرغم من تقسيم ابي علي الجمل الى جمل فعلية واسمية كما بينا الا انه وجد أن بعض الجمل تأخذ في حالتها التركيبية احكام وخصائص تنفرد بها عن عموم الجمل الفعلية والأسمية وتصبح لها احكام خاصة فدرس ما في داخلها من الظروف والحروف ووضح ما يختص به كل تركيب من هذه التراكيب من الاحكام فخص بتسمية الجملة الفعلية الجملة التي تتركب من الفعل والاسم والجملة الاسمية التي تتركب من الاسم والاسم[٥١].

وقصد بالجملة الظرفية التي تبدا بظرف كقولنا في الدار زيد وعندك رجل ووضح ان مثل هذا التركيب يختص بأحكام يخرجه عن الجمل الاسمية والفعلية ((الا ترى ان الكلام، وان كان لا يخلو مما ذكرنا في الاصل، فقد صار له الآن حكم يخرج به عن ذلك الأصل يدلك على ذلك قولك: ان في الدار زيد، فلا يخلو ذلك المقدر المضمر من ان يكون اسما او فعلا كما اعلمتك فلو كان فعلا، لم يجز دخول ان في الكلام. الا ترى ان (أن) لا مدخل لها في الافعال وكذلك اخوات (أن) فأما الفعل، فلا مدخل لهذه الحروف عليه، لأنها مشبهة به، وعاملة عمله. وكما لا يدخل فعل على فعل بلا واسطة اسم، كذلك لا يدخل شيء من هذه الحروف على الفعل، فلا يجوز أذا أن يكون الفعل المراد هنا. ولا يجوز ايضا ان يكون المراد الاسم، لان الاسم لو كان مرادا ما كان ليتخطى ذلك الاسم، فيعمل في هذا المظهر. فاذا لم يخل هذا الكلام من هذين، لم يجز هذا، ثبت ان هذا قسم ونوع غير ما تقدم))[٥٢] هذا وقد رفض فريق من النحاة المتأخرين ما توجه اليه الفارسي من اعتبار الجملة الظرفية قسما مستقلا براسه ومنهم الشيخ الدسوقي اذ يقول ((ان الظرفية ترجع الى ما قبلها من الاسمية والفعلية لأنك اما ان تقدر عامل الظرف (كائن، أو مستقر) فعلى الأول تكون اسمية، على الثاني تكون فعلية))[٥٣] وافقه على هذا الراي كل من الدكتور مهدي المخزومي[٥٤] والدكتور فخر الدين قباوه[٥٥] إلا ان ما ذكروه لا يصلح لرد ما ذهب اليه ابو علي الفارسي وذلك لان ابا علي لم يخرج الجملة الظرفية من حيز الجملة الاسمية والفعلية وانما درسها في حالتها التركيبية والدليل على ذلك ما قدمناه من كلامه في تقدير المتعلق المحذوف ورغم ان ابا علي اعتبر جملة النداء جملة فعلية الا انه اعطاها حكما خاصا تنفرد به عن عموم الفعلية وذلك من خلال تأكيده ان جمله النداء لا يصح اظهار الفعل المضمر فيها بخلاف باقي انماط الجمل الفعلية ((الا ان ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الاظهار، لأنك لو اظهرته، لكان على الخبر، وكان محتملا للصدق والكذب، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام....))[٥٦] وكذلك فيما يخص تركيب جملة الشرط وجملة القسم فقد اعتبر ان جملتي الشرط يشكلان تركيبا واحدا لا يمكن فيه ان تنفك الواحدة عن الاخرى وذلك لان كل واحدة منهما مفتقرة ومحتازة اختها لإتمام المعنى ومن هنا فانه اعتبر تركيب الشرط جملة واحدة كذلك الحال بالنسبة لجملة القسم حيث لا يمكن للقسم أن يبقى بلا مقسم عليه لان ذلك المقسم عليه هو بمثابة الخبر ولو لم يوجد في الجملة لفسد المعنى تماما[٥٧] وحاصل الامر ان تقسيم ابي علي الفارسي للجمل حسب حالتها التركيبية استقر به الى ان الجمل من هذه الناحية ستة انماط وعلى النحو الآتي

الجملة الفعلية

الجملة الاسمية

الجملة الظرفية

جملة النداء

جملة الشرط

جملة القسم

الا ان الزمخشري جعل هذه الاقسام اربعة وهي ((فعلية، اسمية، شرطية، وظرفية))[٥٨] ثم نجد ابن يعيش يعلق على هذا التقسيم بقوله ((هذه قسمة ابي علي))[٥٩] والواقع ان ما ذكره ابن يعيش يقتصر على ما ذكره ابو علي من اقسام جملة الخبر فقط بينما الرجوع الى العسكريات يضفي بناء الى القول ان ابا علي تحدث عن جملة الخبر وجملة الطلب بوقت واحد على ان المقام يقتضي ان اشير الى ان ابا علي الفارسي لم يشر الى تركيب الجمل في نطاق الجمل ولم اعثر له في العسكريات حتى لمجرد اشارة في هذا الصدد بخلاف بعض مؤلفاته الأخرى التي يعطي فيها اشارات لهذه القضية اذا جاء في كتابه (المسائل المشكلة) المعروف ب (البغداديات) ما نصه ((يقع في خبر كان واخواتها ما يدل على اكثر من معنى وهو الجمل نحو (كان عمر وابوه منطلق)، (كان بكر قام ابوه)، و(ابوه منطلق) كل واحد من هو يدل على أكثر من معنى فليس قولنا(قام زيد ابوه منطلق) مساويا ل(ضرب زيد عمرو)[٦٠]

وهذه التسمية (ما يدل على اكثر من معنى) وهذه الإشارة الموجزة و والسريعة تختلف عما وجدناه عند الاخرين الذين عالجوا الموضوع بشكل من التوسع واصبحوا يطلقون على مثل هذه التراكيب الجمل الصغرى والكبرى[٦١]

ثالثا تقسيم الجمل بحسب معناها العام لا يخفى ان الجمل في العربية من حيث دلالتها العامة اما ان تدل على الاخبار واما ان تدل على غير ذلك وهذا النمط من التقسيم وجدنا له صدى في عسكريات ابي علي ففي حديثه عن جملة النداء ينبه على انه لا يجوز اظهار الفعل فيها حتى لا تكون على الاخبار وحتى لا تكون محتملة للصدق والكذب وهذا يعني أنه ميز بين جملة الخبر وجملة الطلب لان من خواص جملة الخبر انها تكون محتملة للصدق والكذب[٦٢] ثم نجد الفارسي يقرر ان كل من جمل الخبر والأمر يمكن ان يأخذ بعضها مواقع بعض((ومما وقع من بعض هذه الجمل موقع بعض قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيرا، بنيت عليه. فاللفظ كما ترى لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر .....))[٦٣] وعلى وفق هذا النمط ايضا حلل الفارسي جملة التعجب التي على صيغة(افعل به) فرأى ان هذه الصيغة صورتها صورة الامر ومعناها معنى الخبر ((فمن ذلك قولهم في التعجب: اكرم بزيد. وفي التنزيل اسمع بهم وأبصر فهذا بمعنى خبر، لأنك تحدث ذلك عن زيد بانه قد كرم وبالغ. ولست في ذلك امر احدا بإيقاع فعل عليه ...))[٦٤] هذا وقد توسع علماء البلاغة في هذا الأمر في مباحث علم المعاني لينتهوا الى ان الجمل تقسم من حيث احتمالها الصدق والكذب وعدمه الى جمل خبرية واخرى انشائية[٦٥] كما ان المحدثون عالجوا هذه المسالة واقروا هذه الثنائية حيث راوا ان الجمل بحسب نسبتها نوعان خبر وانشاء فان دلت على ((حقيقة ثابتة في ذاتها مع غض النظر عن الجملة اي: أن لفظ الجملة يكون كاشفا وحاكيا عن تلك الحقيقة الثابتة في ذاتها فالجملة خبرية))[٦٦].

واما ان ((لم يكن للجملة حقيقة ثابتة بذاتها بغض النظر عن اللفظ، وانما اللفظ هو الذي يوجد النسبة، ويحقق معنى الجملة خارجا، اي ليس وراء الكلام حقيقة ثابتة؛ ليدعى أن الكلام طابقها أو لم يطابقها فالجملة حينئذ انشائية))[٦٧]

رابعا تقسيم الجمل حسب موقعها الاعرابي وهذا التقسيم لعله اقل التقسيمات في العسكريات حظا في اظهار الاشارة وبسط العبارة فلم يبين الفارسي في عسكرياته الجمل التي لها موقع من الاعراب من تلك التي ليس لها موقعنا اعرابيا واكتفى بالإشارة عن طريق الامثلة الى ان بعض الجمل يمكن ان تأخذ موقع الاحاد في الاعراب ((...وكقولهم علمت

ان زيدا منطلق الا ترى ان هذا الموضع من المواضع التي يقع فيها ما هو بجملة في المعنى .....))[٦٨] وسنجد ان ابا علي الفارسي قد تعرض لهذا الموضوع بشكل أوضح واكثر تفصيلا في مؤلفاته الأخرى مما هو الحال في العسكريات فبين قسما من الجمل التي لها محل في الاعراب وقسما من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب فبين ان الجمل التي لها محل من الاعراب هي الجملة الواقعة خبرا[٦٩] والجملة الواقعة صفة[٧٠] والجملة الواقعة حالا[٧١] والجملة المعطوفة على جملة لها محل من الاعراب[٧٢] والجملة الواقعة مفعولا به[٧٣] والجملة المضاف اليها[٧٤] في حين عد الجمل التي ليس لها موقعا من الاعراب اربع جمل وهي الجملة الابتدائية[٧٥] وجملة الصلة[٧٦] والجملة المعترضة بين شيئين[٧٧] والجملة المفسرة[٧٨] يستخلص من كل ما تقدم ان دراسة ابي علي الفارسي لموضوع الجمل في كتاب العسكريات رغم قصورها من بعض الجوانب الا انها دراسة ناضجة عالجت الجملة العربية من زوايا متعددة كما انها حققت جانبا رياديا في هذا المجال لاسيما اذا ما قورنت بالدراسات السابقة لها حيث اقتصرت تلك الدراسات على وصف الجانب الشكلي للجملة وبيان اركانها من مسند ومسند اليه في بعض الأحيان الحديث عن بعض خواص الجمل السطحية التي لا تمس عمق الجملة العربية ووظيفتها فقد اكتفى سيبويه في كتابه بالإشارة الى ان الجمل تتكون من مسند ومسند اليه وذلك في باب اسماه ((باب المسند والمسند اليه))[٧٩] اما الزجاجي الذي الف كتابا باسم الجمل فلم يكن للجمل في ذلك الكتاب نصيب الا باب واحد رأى فيه ان الجمل لا تغيرها العوامل وهو كلام عمل بعضه في بعض مع اشارة ان الجمل لا تثنى ولا تجمع فضلا على انه اشار الى ما ذكره سيبويه في باب الحكاية وشرحه[٨٠] واذا عرفنا هذا تبين لنا قصب السبق الذي حازه أبو علي في دراسته للجملة وادركنا ان الرجل قطع بالأمر شوطاً بعيدا ولعل ابرز من استثمرما جاء به الفارسي من بعده هو ابن هشام الأنصاري الذي توسع بالمسالة عقد لها أبوابا واسعة في مؤلفاته ودرسها بشكل متكامل سواء من حيث تركيبها او من حيث كونها جملة صغرى وجملة كبرى كما انه وضح بشكل مفصل الجمل التي لها محل من الاعراب من تلك التي ليس لها محلا من الاعراب[٨١].

المبحث الثاني

البناء والإعراب

المطلب الأول: البناء

لقد كانت دراسة ابي علي الفارسي لموضوع البناء في كتاب العسكريات دراسة موجزة جدا اقتصر فيها على مجرد الاشارة الى الخطوط العامة للموضوع مشيرا الى ماهية البناء و علته مبينا ما كان مبنيا من مفردات الكلام في العربية كما سنجده يذكر في ثنايا عسكرياته أمثلة لأسماء مبنية وعلامات بنائها والفارسي في كل اشاراته الى موضوع البناء في العسكريات لم يحد قيد أنملة عما ذكره سيبويه في كتابه وانما كان مجرد شارح ومعيد لما ذهب اليه سبويه وعموم البصرين وانا هنا سأحاول رصد هذه الإشارات القليلة لأبين طبيعة معالجة أبي علي للموضوع من خلال ما طرحه في العسكريات مبتدأ ب

اولا تعريف البناء

لقد كان التعريف نقيض الاعراب فهو بعد ان يعرف الاعراب يقول (والبناء خلاف ذلك)[٨٢] وهذا التعريف بالحقيقة انما هو مستقى من كلام سيبويه ونسج على منواله الكثير من النحاة سواء في ذلك المتقدمين او المتأخرين منهم إذ تجدهم يكتفون بهذه الاشارة البسيطة لمعنى البناء وكان صاحبنا الفارسي كما راينا واحدا ممن اتبعوا هذا النهج في تعريف البناء[٨٣] وفي الجانب الآخر فان هناك من النحاة من قدم تعريفات واضحة للبناء عرج من خلالها على بعض خصائصه وابتعد عن الايجاز والاقتضاب الذي راينا في تعريف الفارسي ومن نسج على منواله فابن السراج مثلا نقرا له تعريفا للبناء فيشعرنا بنضوج معنى البناء وماهيته في ذهنه اذ يقول ((واما البناء فهو خلاف الاعراب ، وهو ان يبنى اخر الكلمة على حركة غير مفارقة ، او سكون غير مفارق))[٨٤] واذا اوصلنا الحديث الى ابن جني فسنجده يقدم تعريفا فيه شيء من الاسهاب كما انه يذكر من خلال هذا التعريف العلة التي من اجلها سمي البناء بهذا الاسم فهو يقول في تعريف البناء ما نصه ((لزوم اخر الكلمة ضربا واحدا من السكون او الحركة لا لشيء احدث ذلك من العوامل))[٨٥] ثم يبين بعد ذلك السبب الذي سمي من اجله البناء بهذا الاسم فيقول ((وكأنهم انما سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الاعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازما موضعه لا يزول من مكان الى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة....))[٨٦] وعلى هذا النهج سار الزمخشري اذ يقول في تعريف البناء ((هو الذي سكون اخره وحركته بغير عامل))[٨٧] و كذلك من جاء بعده من النحاة من أمثال الأنباري والمطريزي والعكبري [٨٨].

ثانيا: علة البناء

لقد حصر ابو علي الفارسي علة البناء بعلة واحده فقط الا وهي شبه الحرف ((ان البناء لا يوجد فيه شيء من الاسماء، الا لشبه الحرف))[٨٩] وهذه العلة في تعليل قضية البناء هي ما ذهب اليه سيبويه في الكتاب((واما الفتح والكسر والضم والوقوف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير نحو سوف وقد [٩٠]

وهذه العلة هي التي اطردت عند جمهور النحاة من البصريين وغيرهم بما في ذلك النحاة المتأخرين عن الفارسي من الناحية الزمنية[٩١] على ان هناك بعض النحاة الذين حاولوا ان يخرجوا البناء من الانحصار في شبه الحرف وراوا ان هناك عللا اخرى تقف وراء ظاهرة البناء، فمنهم من جعل مشابهة الاسم للفعل المبني في المعنى علة للبناء واخر جعل عدم التركيب سببا من اسباب البناء فيما يرى اخر ان من اسباب البناء هو ان يجتمع ثلاثة اسباب من اسباب منع الصرف في الاسم فتكون علة لبنائه [٩٢] والذي يهمنا مما تقدم هو ان ما ذكره الفارسي بشان علة البناء كانت تكرارا لما ذكره سيبويه وهو مذهب جمهور النحاة كما قلنا الا ان الملاحظ ان ابا علي في حديثه عن علة البناء لم يذكر امثلة تخص البناء اللازم ((وهو الذي لا يأتي الا مبنيا ولا يزول بناؤه في اي حال من الاحوال وان دخلت عليه العوامل وتغير موقعه من الجملة))[٩٣] ولكن نجد ان ابا علي ركز من خلال ما اورده من امثلة على علة ما يسميه المحدثون بالبناء العارض ويقصد به ((البناء في الكلمات المعربة اصلا لكنها تصبح مبنية لسبب عارض؛ كالتركيب: تركيب

الحرف مع الاسم، أو تركيب الاسم مع الاسم ، او تركيب الفعل مع الاسم فاذا زال هذا العارض عاد الى الإعراب))[٩٤] وفي هذا الصدد يذكر أبو علي علة بناء اسم لا النافية للجنس (المفرد) فيبين ان العلة هي تركيب الاسم مع حرف لا النافية للجنس((... وهو جعلهم الاسم مع (لا) كالشيء، الواحد فهذا الذي هو المعنى الواجب للبناء. واذا جعلت كلمتان كلمة واحده فهم مما يبنوها على الفتح))[٩٥] كما نجده قبل ذلك قد بين سبب بناء المنادى المفرد المعرفة وذكر ان هذا السبب هو تركب اسم المعرفة مع حرف النداء فصار كانه واقع موقع ضمير الخطاب مما جعله يشبه الحرف)[٩٦] اما فيما يخص عدم تعريج الفارسي في باب البناء على البناء اللازم فربما يكون مرد ذلك الى ان الفارسي اكتفى بما اورده من امثلة في باب (الجمل في معرض حديثه على أسماء الافعال لان اسماء الافعال وكما هو معروف مبنية بناء لازما[٩٧] او انه اعتبر ما ذكره في العسكريات استكمالا لما طرحه في كتابه (الإيضاح العضدي) حيث ذكر هناك جملة من الالفاظ التي يلزمها البناء مثل أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام والفعل الماضي والامر وغيرها من أنواع المبنيات[٩٨]

ثالثا: المبنيات في العربية

لقد أورد أبو علي الفارسي اشارات في العسكريات الى اقسام المبنيات وكان حديثه عن هذه الأقسام شان حديثه عن تعريف البناء وإيضاح علته مقتضبا وموجزا فهو يكتفي بالقول ((وإما حروف المعاني فكلها مبنية))[٩٩] ثم يشير من بعد ذلك الى أن ((الاسم على ضربين معرب وغير معرب))[١٠٠] وهو يريد طبعا بغير المعرب المبني والملاحظ أن أبا علي لم يورد أمثلة للأسماء المبنية وهو ما يجعلنا نعود للقول ان الفارسي اكتفى بما ذكره عن أسماء الأفعال في ثنايا حديثه عن الجمل[١٠١] ، او بما ذكره في باب البناء في كتابه (الإيضاح العضدي)[١٠٢] ويذكر ابو علي الفارسي تقسيم الأفعال من حيث الاعراب والبناء فيقول ((والافعال على ضربين ، معرب ومبني . فالمعرب منها هي الأفعال المضارعة ....))[١٠٣] و هذا يعني انه يجعل الفعل الماضي وفعل الامر ضمن المبنيات وعلى اية حال فان ما ذكره الفارسي بشأن اقسام المبنيات بشكل عام هو ذاته ما ذكره سيبويه وهو مذهب عامة البصريين [١٠٤]وهو كذلك الشائع في كتب المتأخرين[١٠٥] وكما هو معروف فإن مذهب الكوفيين فيه شيء من الاختلاف عن هذا التقسيم لانهم يعتبرون فعل الأمر معربا فأصل اضرب عندهم ليضرب وحذفت اللام تخفيفا ثم جيء بالهمزة توصلا للنطق بالساكن [١٠٦]وبعد الانتهاء من الاشارة الى اقسام المبنيات يشير ابو علي الفارسي الى مسالة خلافية بين البصريين والكوفيين تكمن في التساؤل عن أي القسمين احق بالبناء الاسم او الفعل فيقدم ابو علي في العسكريات ما يفهم منه انه يرى ان الافعال احق بالبناء من الاسماء فهو يذكر ((ان الاسماء ادخل في الاعراب من الافعال))[١٠٧] وهذا يعني انه يرى ان الافعال بالبناء احق وهو مذهب البصريين إذ يرون ان البناء اصل في الافعال فرع في الأسماء[١٠٨] فيما يرى الكوفيون ان البناء فرع في كليهما لان الاصل فيهما هو الاعراب[١٠٩] رابعا علامات البناء.

في الواقع ان علامات البناء لم يكن لها نصيب من الذكر في (باب الاعراب والبناء) الذي عقده الفارسي في عسكرياته وإنما مثل لها عرضيا عن طريق ذكر امثلة لأسماء الافعال التي قد يجره احيانا الحديث الى ذكر علامات بنائها وذلك

في الباب الذي خصصه لدراسة الجمل [١١٠]والواقع ان باب (البناء) الذي عقده الفارسي في كتابه (الإيضاح العضدي) كان موفٍ بالغرض بشكل اغنى وأوضح في ذكر علامات البناء واوضح بكثير مما جاء في كتاب العسكريات من الاشارة السريعة لهذه العلامات حيث فصل الفارسي هناك علامات البناء ووضح ما يبنى على السكون مما يبنى على الفتح او الضم أو الكسر[١١١] ومرة اخرى نجد ابا علي الفارسي يتبع ما ذهب اليه سيبويه وعموم البصريين لان مصطلح(مبني على) هو من اصطلاحات سيبويه فهو بعد ان يذكر المجاري الثمانية التي تجري عليها أواخر الكلم في العربية يقول ((وهذه المجاري الثمانية يجمعهن اربعة اضرب فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر ضرب واحد وكذلك الرفع والضم والجزم والوقوف وانما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها الا وهو يزول عنها وبين ما يبنى عليه الحرف لا يزول عنه لغير شيء احدث ذلك فيه من العوامل ....))[١١٢].

بينما كان الكوفيون لا يفرقون في كثير من الاحيان بين المبني والمعرب من حيث الاستعمال الاصطلاحي فيطلقون القابهما عليهما جميعا فنجد مثلا امام الكوفيين الفراء عندما يتحدث عن قوله تعالى ((فلما تبين لهُ قالَ اعلمُ إن الله على كل شيءٍ قديرٌ ((قال جزمها ابن عباس على انها امر من (علم)[١١٣] وهذا ما ذهب اليه الدكتور مهدي المخزومي حيث اكد المخزومي ان البصريين كانوا يفرقون بين هذه العلامات اما الكوفيون فلم يفرقوا بينها حيث يمكن أن يطلقوا النصب على المبني على الفتح كما يمكن أن يطلقوا الفتح على المعرب المنصوب [١١٤] وخلاصة القول في معالجة ابي علي الفارسي لموضوع البناء في كتاب العسكريات انها كانت معالجة موجزة ومقتضبة جدا لم يأتي بها الفارسي بشيء جديد فيما يخص موضوع البناء وانما حرص كل الحرص على تكرار ما جاء في كتاب سيبويه دون ما تفصيل فيه انما الاقتصار والاكتفاء بالإشارات والتلميحات وربما يكون مرد تلك الاشارات والاطلالة السريعة الى ان ابا علي اكتفى بما ذكره في باب البناء في كتابه الإيضاح العضدي وانما يطرحه في العسكريات يكون الغاية منه هو الاشارة للخطوط العامة للموضوع واستدراك ما فاته ذكره في الايضاح من العلل والاشكالات مثل التركيز على قضية البناء العارض وبيان علل بناء بعض التراكيب وبناء بعض الألفاظ والتي هي معربة في الاصل مثل اسم لا النافية للجنس والاسم المنادى المعرفة كما أشار الى قضية فاتته في الإيضاح وهي ان الأفعال ادخل في البناء من الأسماء.

المطلب الثاني: الاعراب

في الحقيقة ان الباب الذي خصصه ابو علي الفارسي لدراسة موضوع الاعراب في العربية في كتاب العسكريات كان واحدا من اوسع الابواب التي خصصت لهذا الغرض ان لم يكن أوسعها من حيث الحجم فيما لو قارناه بالمقدار الذي خصصه باقي النحاة في مؤلفاتهم للغرض ذاته الا ان الفارسي وفي نهاية الأمر لم يأتي بشيء جديد فيما يتعلق بموضوع الاعراب وانما حرص على اعادة ما قاله سيبويه مع الشرح والتوضيح له وهذا ما سنتعرف عليه من خلال دراستنا لموضوع الاعراب في عسكريات الفارسي

اولا: تعريف الاعراب

لقد عرف ابو علي الفارسي الاعراب بقوله: ((الاعراب تغير أواخر الكلم، واختلافها باختلاف العوامل))[١١٥] وهذا الكلام ما هو الا تكرار لما عرف به سيبويه الاعراب حيث قال بعد أن ذكر المجاري التي يجري عليها اخر الكلمة في العربية ((وانما ذكرت لك ثمانية مجاري لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة لما يحدث فيه من العامل وليس شيء منها الا وهو يزول عنه ....))[١١٦] وسيبويه طبعا بكلامه هذا يريد الاعراب وعلى هذا التعريف للأعراب سارت الغالبية العظمى من علماء العربية قديمهم ومحدثهم ولم يضيفوا له شيئا يذكر[١١٧] ثانيا علة الاعراب والغرض منه لقد بينا انفا ان الفارسي يؤكد إن علة الاعراب هي تغير العوامل وبالتالي فإن فائدة الاعراب هي التميز بين المعاني المختلفة التي تعطيها الكلمة المعربة داخل التركيب الجملي من فاعلية ومفعولية واضافة وابتداء واخبار إلى غير ذلك من المعاني[١١٨] والذي يطلع على كلام سيبويه في شأن الاعراب يجد انه ينبه في طيات كلامه على تلك الفائدة والوظيفة للأعراب[١١٩] وقد صرح الزجاجي بذلك بشكل واضح ((ان الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة و مفعولة، ومضافة، ومضاف اليها، ولم تكن في صورها وابنيتها ادلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني))[١٢٠] وهو ذاته ما فعله السيوطي في مزهره من التصريح بهذه الوظيفة الاعرابية ففي وصفه للأعراب قال بانه ((الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو اصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد ....))[١٢١] ثم يقول في موضع آخر ((ففيه تميز المعاني ويوقف على اغراض المتكلمين . ان قائلا لو قال: ما أحسن زيد، غير معرب لم يوقف على مراده فاذا قال: ما أحسن زيد؟ أو ما احسن زيدا، ابان بالإعراب عن المعنى الذي اراده وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات، وغيرها بين المعاني .....))[١٢٢].

نجد ان النحاة متفقون على علة الاعراب والغاية من وجوده في كلام العرب لم يشذ عن ركبهم الا قطرب في نظريته المعروفة حيث كان يرى ان العرب أعربت كلامها تخلصا من السكون في أثناء درج الكلام وخوفا من الابطاء في كلامهم)) وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقوف يلزمه السكون للوقوف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا، لكان يلزمه الإسكان في الوقف، والوصل، كانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام. الا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين اربعة احرف متحركة، لانهم في اجتماع الساكنين يبطئون، في كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب الهمة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان))[١٢٣] ومن المعروف ايضا ان نظرية قطرب هذه قد تفرد بها وهي مرفوضة عند علماء العربية قديمهم ومحدثهم ولم يوافقه عليها الا الدكتور ابراهيم أنيس من المحدثين حيث يقول: ((... نرجح ان حركاتنا الاعرابية ليست رموز لغوية تشير الى الفاعلية او المفعولية او غير ذلك انما هي لوصل الكلمات))[١٢٤]

ثالثا: اعراب الاسم

وما يلاحظ هنا ان ابا علي الفارسي خصص الجزء الاعظم من حديثه عن اعراب الاسم في العسكريات للاسم غير المنصرف وربما يكون مرد ذلك الى ان الفارسي اشار الى الاسم غير المنصرف إشارة سريعة في كتاب الايضاح العضدي[١٢٥] وعلى هذا الاساس فان الفارسي قد يكون اعتبر ما يطرح في العسكريات هو استكمال لما طرحه في الإيضاح ومن هنا فقد راح يشرح الممنوع من الصرف ويوضح علله مثل العلمية ووزن الفعل او العلمية و التأنيث أو صيغة منتهى الجموع الى غير ذلك من العلل المنصوص عليها عند النحاة كما ان الفارسي وضح في هذا الصدد سبب عدم الأخذ ببعض الأشياء التي قد يتصور انها تصلح ان تكون علة للمنع من الصرف مثل التأنيث في الصفة وغيرها ثم انه راح يسوق الادلة على ان الفتحة في الممنوع من الصرف هي فتحة اعراب وليس فتحة بناء[١٢٦] ورغم ما يحسب للفارسي من الشرح الوافي للموضوع مع التعزيز بالمقارنات وتقديم المادة بصورة أسهل وعبارة ابسط مما جاء في كتاب سيبويه إلا أنه لم يخرج في نهاية الامر عما بسط سيبويه فيه القول[١٢٧] فالموضوع كان قد نضج منذ ذلك الوقت واخذت كتب النحو تتوارثه خلفا عن سلف[١٢٨]

وبعد ان انتهى الفارسي من الحديث عن الاسم غير المنصرف شرع في الحديث عن الاسماء هل فيها جزم ام لا فأقر ان الاسم لا جزم فيه معتلا لذلك بالقول ((وليس في الاسماء الجزم الذي في الافعال، لان عوامل الجزم لا معنى لدخولها على الاسم، وعملها ذلك فيه. الا ترى ان المجازاة، والأمر، والنهي، ونفي الماضي على لفظ الامر لا يوجد في الاسم. فهذا امتناع من جهة المعنى. واما اللفظ، فلان الاسماء ادخل في الاعراب من الافعال، فلما كان جزمه يؤدي الى ضرب من البناء، رفض ذلك ولو انه جزم على حد الفعل، لم يخل ان تحذف له الحركة دون التنوين، او التنوين دون الحركة، او يحذفها جميعا. فلا يستقيم حذف التنوين دون الحركة، لأنه ليس بإعراب وانما هو حرف تابع له.

والجزم يحذف حركات الاعراب. فإذا لم يكن التنوين ايها، لم يجز حذفه له، او تحذف له الحركة دون التنوين، وهذه الحركة لا تحذفه ويترك التنوين، فلا تحذف بل قد يحذف التنوين، وتبقى الحركة، وذلك في نحو الاسم الذي لا ينصرف واما ان تحذف الحركة، ويبقى التنوين، فلا يكون))[١٢٩] ورغم الطريقة التي بين بها الفارسي علة عدم جزم الأفعال من التوسع ومعالجة المسالة من جوانبها المعنوية واللفظية الا ان نواة هذا الطرح ليست من عنديات أبي علي وإنما سبق وأن بينها سيبويه ((وليس في الاسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة))[١٣٠] ولم يكن للنحاة الذين أتوا من بعد الفارسي ان يضيفوا على هذه العلة شيء يذكر بل بقوا يديرون الامر مدارها[١٣١]

رابعا: اعراب الفعل

شرح ابو علي الفارسي العلة التي من اجلها أعرب الفعل

((فأما اعراب هذا الضرب من الفعل، وهو الذي يلحق اوله زيادة من الزيادات الاربع فلمشابهة الاسم. ووجه الشبه ان لفظه و ان كان اصله لما كان حاضرا فقد وقع على الاتي، وقوعه على الحاضر فصار احدهما لا ينفصل عن الآخر. كما ان رجلا لا يدل على زيد دون عمرو. فاذا ادخلت على الاسم حرفا خصه لبعض ما كان يدل عليه، وزالت

الاشاعة التي كانت قبل دخول الحرف. فهذا وجه من الشبه الذي يختص به هذا الضرب من الفعل دون امثلة الاتي وامثلة الحاضر ومن شبه هذا الضرب بالاسم دخول لام الابتداء، عليه في حال وقوعه خبرا، ووجه الشبه ان هذه اللام تختص بالدخول على الأسماء المبتداة دون الأفعال، وكان حقها في هذا الوضع ايضا ان تقع اولا، وصدرا، كما تقع في غير هذا الموضع، وذلك في نحو: لزيد منطلق، ولعمرو ذاهب . فكما لم يستقم اجتماع الحرفين اولا لكونهما بمعنى واحد. والحرفان اذا كانا بمعنى واحد، لم يجز اجتماعهما اخرا الى الخبر من حيث كان الخبر في المعنى هو المخبر عنه، وما يؤول إلى المخبر عنه. فدخل هذا الضرب من الفعل من حيث كان مشابها له ومقارنا. ولم يدخل على غيره كالماضي وان كان مثله انه خبر حيث تكن فيه من مشابهة الاسم ما في المضارع))[١٣٢] و هذه المرة ايضا لم يأتي الفارسي بشيء جديد وانما قام بذكر ما نص عليه سيبويه قبله[١٣٣]

ولكن رغم ذلك الا ان الفارسي والحق يقال كانت له لفتة رائعة هنا تفيد المتعلمين وتقي من الوقوع في الوهم عندما ميز بين لام الابتداء واللام الواقعة في جواب القسم وذلك بعد ان اوضح ان لام الابتداء تكون دالة على الحاضر من الزمن وليست هي الواردة مع نون التوكيد اذا دخلت على الفعل المضارع اما اللام الواقعة في جواب القسم فأوضح ان الفعل بعدها تلزمه دلالة المستقبل وهي التي ان التصقت بالفعل لحقته احدى نوني التوكيد في اكثر الاحيان[١٣٤] وبعد ان انتهى من ذلك شرع ابو علي بالحديث عن الجر لماذا لا يقع في الافعال)) ... ولا جر فيه كما كان في الاسم، وانما النصب والجزم ولا جر فيه كما كان في الاسم، انما امتنع الجر فيه لأنه لا يكون الا بالإضافة الا ترى ان الجر يكون بأحد أمرين: أما إضافة اسم الى اسم، او اضافة فعل الى اسم، وكلاهما يوجب تخصيصا، والغرض في صياغة هذه الامثلة التي تسمى بالأفعال، خلاف التخصيص ....))[١٣٥]

ويبدو ان علة امتناع الجر في الافعال مستقرة ومعروفه منذ سيبويه ((وليس في الافعال المضارعة جر كما ليس في الاسماء جزم لان الجر داخل في المضاف اليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الافعال ...))[١٣٦]
ونقلها عنه الفارسي كما هي وحتى الذين جاؤوا بعد ابي علي لم يعيدوا النظر في هذا الامر[١٣٧]

خامسا: علامات الاعراب

ان علامات الاعراب وكما هو معروف تقسم على حركات وحروف وفيما يخص الحركات فقد خصص ابو علي الفارسي حديثه في العسكريات للحركات المقدرة (المنوية) فتحدث عما تقدر فيه الحركة في الرفع والجر وتظهر في النصب وهذا هو الاسم المنقوص مثل القاضي وفعله المضارع مثل يرمي حيث تقدر كل من الضمة والكسرة على الاسم المنقوص وتظهر الفتحة كما يقدر الرفع ويظهر النصب على الفعل المنتهي بياء وكذلك الأمر منطبق على الفعل المضارع المختوم بواو وعلل هذه الحالة بأن الحركات الثلاث (الفتحة، الضمة، الكسرة) لما كانت ابعاضا من حروف العلة حذفت في مجانستها اياها كما يحذف الشيء لو توالت امثاله[١٣٨] ثم تحدث عما تقدر عليه الحركة بالأوضاع الثلاث وهو الاسم المقصور نحو عصا وكذلك الفعل المعتل بالألف نحو يخشى اذ ان مثل هذا الفعل لا تظهر عليه حركة من الحركات اذ يقدر عليه كل من الرفع والنصب وارجع ابو علي الفارسي سبب هذه الحالة إلى ان اللامات في

الأفعال والأسماء واقعه موقع الحركة فقلبت الفا[١٣٩] اما الحركات الظاهرة فلم يخصها ابو علي الفارسي بحديث واضح في عسكرياته ربما يكون مرد ذلك الى ان الفارسي كان يرى بما ذكره في الايضاح العضدي من امثلة تخص علامات الاعراب الظاهرة كفاية المؤنة بشكل لا حاجة معه الى اعادة الكلام واطالة المقام في العسكريات[١٤٠] اما الاعراب بالحروف ففي ما يخص الاسماء لم يذكر الفارسي في العسكريات عن اعرابها بالحروف شيء الا ما اشار اليه اشارة سريعة في معرض حديثه عن الاسم غير المنصرف من أن المثنى يعرب بالياء نصبا وجرا[١٤١]

ومرة اخرى نجد ما يذكره الفارسي في الايضاح العضدي أغنى مما جاء في عسكرياته فقد كان حديثه عن اعراب الاسماء بالحروف في الايضاح اوسع واوضح بكثير مما طرحه في العسكريات[١٤٢] في حين ركز الفارسي حديثه في العسكريات عن اعراب الافعال بالحروف وبيان عللها فأوضح ان الأفعال المعتلة تجزم بحذف حرف العلة والسبب ذلك ان هذه الحركات من جنس حروف العلة فلما حذفت احرف العلة لحذفها[١٤٣] كما أوضح ان الافعال الخمسة تعرب بالنون و ان هذه النون تجري مجرى الضمة في الفعل المضارع الذي يكون على صيغة المفرد كما ان الفعل المضارع الذي على صيغة المفرد يرفع بالضمة كذلك هذه الصيغة من الافعال ترفع بثبوت النون ولما كانت الضمة تحذف عند الجزم حذفت هذه النون عند الجزم كذلك ثم ضم الجزم الى النصب[١٤٤] وبعد ان ينتهي من هذا يعقد الفارسي نوعا من المقارنة فكما ان هذه الحروف جرت مجرى الحركة في كونها علامات للرفع والنصب والجر فان هناك مواضع تجري فيها الحركة مجرى الحرف((ومن ما اجريت فيه الحركة مجرى الحرف، ان الاسم اذا كان على اربعة احرف احداها ساكن، كان الاخر منه الفا فانك إذا اضفت اليه، كنت مخيرا في ابدال الواو من الألف، وحذفها، وذلك قولك في حبلى، حبلوي، وحبلي وفي موسى موسوي، وموسي فاذا كان على خمسة احرف اخرها الالف حذفت الألف ولم تبدل منها الواو كما ابدلت في الباب الأول، وذلك قولك في مرامي، وحباري مرامي وحباري ليس الا كذلك لو كان الحرف على اربعة احرف اخره الف متتابع الحركات تقول في حمزى، وملهى: حمزي، وملهى فتحذف الألف كما حذفتها من ذوات الخمسة))[١٤٥] ثم يوضح

الفارسي سبب حذف النون من لم يكن لتصبح (لم يكُ، وبين ان هذه النون لما حذفت عنها الحركة للسكون حذفت هي لكثرة الاستعمال فأصبحت بذلك جارية مجرى حروف العلة التي تحذف للجزم وشابهتها في أنها تدغم كادغامها وتزداد في مواضع زيادتها فضلا عن حذفها لالتقاء الساكنين[١٤٦] وعلى اية حال فان كل ما تقدم من كلام عند الفارسي ما هو الا عادة بسط وشرح لما عند سيبويه[١٤٧].

وقد بقي هذا الاساس مستقر وثابت عند النحاة الذين جاؤوا بعد ابي علي الفارسي[١٤٨] والكلمة الأخيرة التي بوسعنا ان نقولها بشان دراسة ابي علي الفارسي لموضوع الاعراب ان الرجل استطاع ان يقدم الموضوع بشيء من تبسيط العبارة وتوضيحها بنحو يختلف عما هو موجود في كتاب سيبويه هذا مع اثراء الشرح ببيان العلل وعقد المقارنات والتنبيه على المناطق التي يمكن ان يقع المتعلم الناشئ فيها بحبائل الخلط والوهم الا ان الفارسي ورغم ذلك ظل يدور في فلك ما جاء في كتاب سيبويه ولم يخرج عنه ولم يأتي بشيء جديد من ناحية الموضوعات.

الخاتمة

ويمكننا بعد الاطلاع على ما حواه كتاب العسكريات للفارسي وتفحصنا لطبيعة الفكر النحوي الذي عالج من خلاله أبو علي قضايا كتابه هذا أن نخلص للآتي:

١- الدقة في التمييز بين المصطلحات فيما يتعلق بتناوله لموضوع المفردات في العربية، حيث ميز بين أقسام الكلام وأقسام الكلم، ولم يقع في الخطأ الذي وقع به غيره من النحاة.

٢- الدراسة الوظيفية للمفردات في العربية، حيث درس كل مفردة منها من خلال ما تعطيه من دلالة وظيفية في ظل التركيب الجملي، وهو ما يعد تحولا كبيرًا في مجال الدراسات النحوية، إذ كانت في الأعم الأغلب ترتكز على دراسة المفردات من خلال دلالتها البنيوية والمعجمية.

٣- حضور صدى الفكر الفارسي في الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع المفردات مثل دراسة الدكتور تمام حسان وهو ما يؤكد ريادة الفارسي في هذا المجال.

٤- تطابق مصطلح الكلام والجملة لدى الفارسي حيث استعملها بمعنى واحد.

٥- الدراسة الرائدة والموسعة للجمل وتقسيماتها، حيث قسمها بحسب دلالتها على الثبوت والتغاير وحسب الخصائص التي تكتسبها حينما تأخذ شكلاً تركيبياً معينًا مثل التركيب الظرفي والشرطي وتركيب القسم.

٦- قصور كتاب العسكريات عن ذكر الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي ليس لها محل من الإعراب والاكتفاء بإشارة بسيطة إلى ذلك، في حين نجد أن كتبًا أخرى حررها الفارسي مثل المسائل البصريات والمسائل المشكلة وغيرها تناولت الموضوع بشكل أوسع وأوفى.

٧- الإيجاز الشديد في معالجة موضوع البناء، حيث اقتصر على إشارات مبثوثة هنا وهناك من دون أن يخرج فيها عما جاء به سيبويه، وهو ما يجعلنا نذهب إلى أن دراسة البناء في العسكريات كانت استكمالا للدراسة التي عقدها الفارسي في كتابه الإيضاح العضدي.

٨- الحرص الشديد على تكرار ما ذكره سيبويه من آراء وعلل وتعاريف تخص موضوع الإعراب دون الإتيان بجديد يذكر.

٩- التبسط في العبارة والتسهل في طرح ما تبناه سيبويه بشأن موضوع الإعراب مع الإسهاب في شرح العلل وتوضيحها إلى جانب عقد المقارنات وتوضيح الفروق بشكل يقي من الزلل ويعصم من الخلط.

هوامش البحث:

(١) جاء في معجم البلدان ج ٤ ص ٢٦٠ – ٢٦١ فسا – بالفتح والقصر – كلمة عجمية وعندهم "بسا بالباء كذا يتلفظون بها وأصلها في كلامهم الشمال من الرياح مدينة بفارس انزه مدينة بها فيما قيل بينها و بين شيراز أربع

مراحل و هي في الإقليم الرابع طولها سبعة وسبعون درجة وربع وعرضها ثلاثة وثلاثون و ثلثان قال الإصطخري وأما كورة دار ابجرد فإن أكبر مدنها فسا و هي مدينة مفترشة البناء واسعة الشوارع تقارب بالكبر شيراز وهي أصح هواء من شيراز و أوسع ابنية و بناهم من طين و اكثر الخشب في أبنيتهم السرو وهي مدينة قديمة لها حصن وربض واسواقها في ربضها و هي مدينة يجتمع فيها ما يكون الصرود والجروم من البلح والرطب والجوز والاترج وغير ذلك وباقي مدن دارا بجرد متقاربة و بين فسا و كازرون ثمانية فراسخ و من شيراز إلى فسا ثمانية وعشرون فرسخاً وقال حمزة بن الحسن في كتاب "الموازنة" المنسوب إلى مدينة فسا من كورة دار ابجرد يسمى بساسيري و لم يقولوا فسائي و قولهم بساسير مثل قولهم كرم سير و سردسير وكذلك النسبة إلى كسنا ناحية قرب نائين كسناسيري واليها ينسب ابو علي الفارسي"

(٢) ينظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠ تاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٧٥، معجم الأدباء ص ٢٣٢، ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٦٠، إنباه الرواة على أنباه النحاة ج ١ ص ٣٠٨ ط ١، واشارة التعيين ص ٣٩٥، وشذرات الذهب ج ٣ ص ٨٩ وهدية العارفين ج ١ ص ٢٧٠ إعادة طبعة بولافست.

(٣) سير أعلام النبلاء ج ١٦ ص ٣٨٠

(٤) المحتسب ص ٣٤ ط ٢

(٥) الأعلام ج ٢ ص ١٨٠

(٦) الأعلام ج١ ص ٤٠، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ج١ ص ٥٩ ط١، وفيات الأعيان ج١ ص٤٩

(٧) الأعلام ج ٦ ص ٢٧٣ ط١٥، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ج١ ص٢٦٥ ط١

(٨) الأعلام ج ٦ ص ٢٧٣ ط١٥، بغية الوعاة ج ١ ص ١٧٥_١٧٧ ط٣

(٩) غاية النهاية في طبقات القراء ج١ ص ٩٠ ط١

(١٠) لسان الميزان ج٢ ص١٩٥ ط١

(١١) سير أعلام النبلاء. ج ١٧. ص.١٧. ط١١، كتاب الشعر ص ٦ مقدمة التحقيق

(١٢) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ج ١ ص ٢٧٥، سير أعلام النبلاء ج١٦ ص ٣٧٩، تاريخ بغداد ج ٧ ص٢٧٥، تكملة الإكمال ج ٤ ص ٥٢٤، بغية الوعاة ج١ ط٢ ص ٤٩٦

(١٣) بغية الوعاة ج١ ص٤٩٦

(١٤)

(١٥) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ج ١ ص ١٠٨ ط١

(١٦) تاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٧٥

(١٧) ينظر: الأعلام ج٢ ص ١٧٩_١٨٠ مع الهوامش البلغة في تراجم أئمه النحو واللغة ج ١ ص ١٠٨ ط١، وفيات الأعيان ج٢ ص ٨٠

(١٨) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص٧٠، ط٣

(١٩) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص٨٣

(٢٠) المقتضب ج،١ ص ١٤١، ط٣

(٢١) ايضاح الزجاجي، ص ٤١، ط٣

(٢٢) شرح ابن عقيل، ج١ ص ١٣، ط٣

(٢٣) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص٧٠، ط٣

(٢٤) الكتاب، ج ١، ص٢، ط١

(٢٥) اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٩

(٢٦) حاشية الصبان على الأشموني، ج ١، ص ٦١

(٢٧) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص٣٧٠

(٢٨) المسائل العسكريات في النحو العربي ص ٧٠-٧١، ط٣.

(٢٩) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص٧٢، ط٣.

(٣٠) ينظر المسائل العسكريات في النحو العربي ص ٧١-٧٢، ط٣.

(٣١) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٧٦، ط٣

(٣٢) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص٨١، ط٣.

(٣٣) شرح المفضل، ج١، ص٢٣

(٣٤) ينظر: إيضاح الزجاجي، ص ٤٨ _ ٥٥

(٣٥) الجمل، ص ١٧.

(٣٦) دلائل الإعجاز، ص ٦٤

(٣٧) دلائل الإعجاز، ص ٦٥

(٣٨) اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٨

(٣٩) اللغة العربية معناها ومبناها، ص٩٠

(٤٠) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٨٣، ط٣

(٤١) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٨٣، ط٣

(٤٢) المقتصد في شرح الايضاح، ج ١، ص ٩٣

(٤٣) المقتصد في شرح الايضاح ج٢، ص ٦٨

(٤٤) العلامة الأعرابية في الجملة، ص ١٨- ١٩، ينظر دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٢٦

(٤٥) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص٨٣، ط٣

(٤٦) المسائل العسكريات في النحو العربي. ص ٨٣

(٤٧) المسائل العسكريات في النحو العربي ص ٨٧ ط٣

(٤٨) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص١٨ر_٣٥٩٦

(٤٩) المسائل العسكريات في النحو العربي ص٩٥، ط٣.

(٥٠) المسائل العسكريات في النحو العربي ص٩٦، ط٣.

(٥١) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي ص٨٣ ط٣

(٥٢) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٨٣-٨٤، ط٣.

(٥٣) حاشية الدسوقي ص ٥٠، ط١

(٥٤) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٥٦، ط٣

(٥٥) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٢٠، ط

(٥٦) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٨٧، ط ٣٥.

(٥٧) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٩٥-٩٦، ط٣

(٥٨) شرح المفصل، ج ١، ص ٨٨

(٥٩) شرح المفصل، ج ١، ص ٨٨

(٦٠) المسائل المشكلة، ص ١١٤

(٦١) مغني اللبيب، ج ٢ ص ٤٩٧، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب، ص ٣٢، نظرية المعنى في الدراسات النحوية ،٢٣٩، ط١.

(٦٢) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٨٧، ط٣.

(٦٣) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٩٨، ط٣

(٦٤) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٩٨، ط٣

(٦٥) ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٦٤، ط ١، الايضاح في علوم البلاغة، ج ١، ص ١٣ _ ١٥، ط ١ ، الطراز ، ج٢، ص ٢٥ _٣٣ ، المطول، ص١٩

(٦٦) البحث النحوي عند الأصوليين، ص ٣٥٨

(٦٧) البحث النحوي عند الأصوليين، ص٢٥٨

(٦٨) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٠١، ط٣

(٦٩) ينظر: المسائل المشكلة، ص ٢٤٥، المسائل البصريات، ص ٣٧٠ ط ١، المسائل الحلبيات، ص ١٧٩، ط١، المسائل المنثورة، ص١٩٠، ط١

(٧٠) ينظر: كتاب الشعر ص ٢٤٨ – ٣١٩، ط١، المسائل المنثورة، ص ٣٣١، ط١

(٧١) ينظر: المسائل المشكلة ص ٥٩٣، المسائل الحلبيات، ص ١٩٠، ط ١١، المسائل المنثورة، ص ٢٥، ط١.

(٧٢) ينظر المسائل العضديات، ص ٧٢، ط١

(٧٣) ينظر المسائل المنثورة، ص ١٩١، ١، المسائل الحلبيات، ص ٧٢، ط١

(٧٤) ينظر: المسائل المشكلة، ص ٣٧٠، كتاب الشعر، ص ١٨٧، ط ١، المسائل المنثورة، ص ١٧٤، ط

(٧٥) ينظر: المسائل المشكلة، ص ١١٤

(٧٦) ينظر: المسائل المشكلة ص ٢٥٥ _ ٣٨٤، المسائل الشيرازيات، ص ٣٥٩، ط ١، المسائل المنثورة، ص ١٧٤، ط١

(٧٧) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ١٤٧، ط١

(٧٨) ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٤٧ –٢٤٨، ط١

(٧٩) الكتاب، ج ١، ص ٧، ط١

(٨٠) ينظر: الجمل، ص٣٢٣ –٣٢٩.

(٨١) ينظر: الإعراب عن قواعد الأعراب، ج ٢ ص ٤٦ – ٥١، مغني اللبيب ج٢، ص٣٧٤_٤٥٤.

(٨٢) المسائل العسكريات في النحو العربي ، ص ١٤٥ ، ط٣

(٨٣) ينظر: الكتاب ، ج ١، ص ٣ ، ١ ، شرح ابن عقيل ، ج ١، ص ٢٨، ط ٢ ، الجمل ، ص ٣٦٠

(٨٤) الموجز في النحو ، ص٢٨

(٨٥) الخصائص ج ١، ص ٣٧

(٨٦) الخصائص، ج ١، ص ٣٧

(٨٧) المفصل في علم العربية ، ص ١٢٥ ، ط ١

(٨٨) ينظر: ظاهرة البناء في النحو العربي ، د يوسف ربابعة ، ص ١٠

(٨٩) المسائل العسكريات في النحو العربي ، ص ١٥٢، ط٣

(٩٠) الكتاب، ج ١، ص ٣، ط ١

(٩١) ينظر أوضح المسالك الى ألفية بن مالك ج ١، ص ٢٩

(٩٢) ينظر شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢٩ – ١، ص ٢٩ ٣٠ ، ط٢

(٩٣) ظاهرة البناء في النحو العربي، د. يوسف ربابعة، ص١٩

(٩٤) ظاهرة البناء في النحو العربي، د. يوسف ربابعة، ص٢٠

(٩٥) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٥٤، ط٣

(٩٦) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٥٣، ط٣

(٩٧) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٨٨-٩٦، ط٣

(٩٨) ينظر: الإيضاح العضدي، ج ١ ، ص ١٥

(٩٩) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٤٥، ط٣

(١٠٠) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٤٥، ط٣

(١٠١) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٨٨ -٩٦، ط٣

(١٠٢) ينظر: الإيضاح العضدي، ج ١، ص ١٥ _ ١٦، ط٣

(١٠٣) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص، ط٣

(١٠٤) ينظر الكتاب، ص ٣، ط٣

(١٠٥) ينظر: شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣٠ -٣٥، ط٢.

(١٠٦) ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٢٦

(١٠٧) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٥٧، ط ٣

(١٠٨) ينظر: الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٥١، ايضاح الزجاجي، ص ٧٧، الجمل، ص ١٢٦، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ج ١، ص ٢٨، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٤٠، ط٢

(١٠٩) ينظر: الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٥١، ايضاح الزجاجي، ص ٧٧، الجمل، ص ٢٦٠، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٤

(١١٠) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ٨٨ _ ٩٦، ط٣

(١١١) ينظر: الإيضاح العضدي، ج ١، ص ١٥ -١٦.

(١١٢) الكتاب، ج ١، ص ٣، ط١

(١١٣) ينظر: ظاهره البناء في النحو العربي، د. يوسف ربابعة ص٢٩

(١١٤) ينظر: مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي، ص ٢٥٧، ط ٣

(١١٥) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٤٥، ط ٣

(١١٦) الكتاب، ج ١، ص ٣، ط١

(١١٧) ينظر: شرح شذور الذهب، ص ٤٢، ط ١، المقرب، ج ١ ص ٤٧ ط ١، النحو الوافي، حسن عباس ج ١، ص ٧٤، ط٣، جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج ١ ص ١٧، ط ٣٠

(١١٨) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٤٥، ط٣

(١١٩) ينظر: الكتاب، ج ١، ص ٣، ط ١

(١٢٠) إيضاح الزجاجي، ص ٦٩، ط ٣

(١٢١) المزهر، ج ١، ص٣٢٧

(١٢٢) المزهر، ج ١، ص ٣٢٩

(١٢٣) إيضاح الزجاجي، ص ٧٠-٧١، ط٣.

(١٢٤) من أسرار اللغة، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(١٢٥) ينظر: الإيضاح العضدي ، ص ١٢

(١٢٦) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٤٦ _ ١٥٥، ط٣

(١٢٧) ينظر: الكتاب، ج ٣، ص ١٩٣ - ٢١٠، ط١.

(١٢٨) ينظر: شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٢٦٤ _ ٢٦٥، ط ١

(١٢٩) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٥ ١٥٨، ط ٣

(١٣٠) الكتاب، ج ١ ص ٣، ط١

(١٣١) ينظر: الجمل، ص١٨

(١٣٢) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٥٩-١٦٠، ط٣

(١٣٣) ينظر الكتاب، ج ١، ص ٣، ط١

(١٣٤) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٦٠ -١٦١، ط٣١.

(١٣٥) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٥٢، ط٣

(١٣٦) الكتاب، ج ١، ط

(١٣٧) ينظر الجمل، ص١٨

(١٣٨) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٦٢ -١٦٣، ط٣

(١٣٩) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٦٦، ط٣

(١٤٠) ينظر: الإيضاح العضدي، ص١١

(١٤١) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٥٥، ط٣

(١٤٢) ينظر: الإيضاح العضدي، ص ١٢

(١٤٣) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص، ط٣

(١٤٤) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٦٧، ط٣

(١٤٥) المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٦٨ – ١٦٩، ط٣

(١٤٦) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، ص ١٦٩ –١٧٠، ط٣.

(١٤٧) ينظر: الكتاب، ج ١، ص ٣ –٧، ط١

(١٤٨) ينظر: شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٤٣–٨٤، ط٢

قائمة المصادر:

١- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (٧٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، ط١، ١٩٨٦م.

٢- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

٣- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٩٨١م.

٤- الإعراب عن قواعد الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تقديم وتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، ط١، ١٩٧٠م.

٥- الأعلام، خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط٥١، ٢٠٠٢م.

٦- أنباء الرواة على أنباء النحاة، على بن يوسف القفطي (٦٢٤هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس.

٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري (٧٦١هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٨- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفاس، ط٣، ١٩٧٩م.

٩- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع: الخطيب القزويني (٧٣٩م)، نقحه وعلق عليه علي محمد عبد المنعم الخفاجي، دار إحياء الكتب العربية، ط٢، ١٩٥٣م.

١٠- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)

١١- البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين، دار الرشد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام لجمهورية العراق، ١٩٨٠م.

١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٩م.

١٣- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : الفيروز آبادي (٨١٧ هـ) تحقق محمد المصري ، دار سعد الدين دمشق ، ط١، (٢٠٠٠م) .
١٤- تاريخ بغداد : ابو بكر البغدادي ت(٤٦٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان . تكملة –الإكمال: ابو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة ت (٦٢٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي ، مطبعة جامعة ام القرى – ط١، (١٩٨٧م).
١٥- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني (١٩٤٤م)، راجعه ونقحه الدكتور عبد المنعم خفاجي، منشورات الكتب العصرية صيدا – بيروت، ط٣٠، (١٩٩٤م).
١٦- الجمل: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي ت (٣٤٠هـ) ، المكتبة العاملية .
١٧- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : العلامة الشيخ مصطفى محمد عرفة، تصحيح وتنقيح الدكتور يوسف البقاعي، دار الفكر ، بيروت– لبنان، ط١، (٢٠٠٩م) .
١٨- حاشية الصبان : ابو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني ت(٩٢٩هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد ، المكتبة التوقيفية .
١٩- الخصائص : ابو الفتح عثمان بن جني ت (٣٩٢ هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي – بيروت.
٢٠- دراسات نقدية في النحو العربي : الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب ، نشر وتوزيع مؤسسة صباح .
٢١- غاية النهاية في طبقات القراء: الإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد علي بن الجزري الدمشقي الشافعي ت (٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، (١٩٣٢م).
٢٢- في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط٢، (٢٠٠٥م) .
٢٣- الكتاب : سيبويه ت (١٨٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل – بيروت، ط١.
٢٤- كتاب الشعر: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ت (٣٧٧ هـ) تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١، (١٩٨٨م).
٢٥- لسان الميزان : تأليف الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت(٨٥٢ هـ) :
٢٦- تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان .
٢٧- اللغة العربية معناها ومبناها : الدكتور تمام حسان ، طبعة (١٩٩٤م) .
٢٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شاجي ، الجمهورية العربية المتحدة لجنة إحياء التراث.
٢٩- مدرسة الكوفة : الدكتور مهدي المخزومي (١٩٥٨م) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة .

٣٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ) ، تحقيق فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، (١٩٩٨م).
٣١- المسائل البصريات : أبو علي الفارسي ت(٣٧٧ هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني (المؤسسة السعودية في مصر) ، ط١، (١٩٨٥م) .
٣٢- المسائل الحلبيات : أبو علي الفارسي(٣٧٧ هـ) تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ودار المنارة الطبعة الأولى(١٩٨٧م).
٣٣- المسائل الشيرازيات: أبو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي(٣٧٧هـ) تحقيق حسن بن محمود هنداوي ، نشر وتوزيع مكتبة كنوز اشبيليا ، ط١، (٢٠٠٤م). المسائل العسكريات: أبو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسية(٣٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري مكتبة الجامعة ، بغداد شارع المتنبي ، ط٣، (١٩٨٢م). المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : أبو علي الفارسي ت (٣٧٧هـ) ، تحقيق ودراسة صلاح الدين عبدالله الشكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد (١٩٨٣م).
٣٤- المسائل المنثورة : ابوعلي الفارسي ت (٣٧٧ هـ) ، تحقيق وتعليق الدكتور شريف عبد الكريم التمار، دار عمار ، ط١، (٢٠٠٠م) .
٣٥- المطول على التلخيص تاليف الامام العلامة محمد بن الرحمن القزويني جلال الدين
ت (٧٣٩ هـ) ، مطبعه سنده.
٣٦- معجم الأدباء إرشاد الأديب الى معرفة الأريب : شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن أبي عبدالله الحموي الرومي البغدادي ت (٦٢٣هـ) ، تحقيق الدكتور أحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان ، ط١، (١٩٩٣م)
٣٧- معجم البلدان : الشيخ الامام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي ت(٦٢٣هـ).
٣٨- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : أبو محمد جمال الدين بن هشام الانصاري ت (٧٦١ هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق الطبعة السادسة (١٩٨٥م).
٣٩- مفتاح العلوم : ابو يعقوب يوسف بن ابي بكر بن محمد بن علي السكاكي ت(٦٢٦هـ) تحقيق اكرم عثمان يوسف ، مطبعة دار الرسالة – بغداد الطبعة الاولى(١٩٨٢م).
٤٠- المفصل في علم العربية: الزمخشري ت(٥٣٨ هـ) ، دار الجيل – الطبعة الثانية .
٤١- المقتصد في شرح الايضاح، الإمام أبو بكر القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، تحقيق الدكتور كاظم محمد المرجان، نشر وتوزيع وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية.

٤٢- المقتضب : ابو العباس محمد بن يزيد المبرد ت (٣٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة مطبعة القاهرة – ط٣.

٤٣- المقرب : ابن عصفور ت (٦٦٩هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني بغداد ، ط١، (١٩٧١م) .

٤٤- الموجز في النحو : ابو بكر محمد ابن السراج (ت ٣١٩هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مطبعة سليمان الاعظمي – بغداد (٩٧٣ م).

٤٥- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية: الدكتور مازن الوعر .

٤٦- نظرية المعنى في الدراسات النحوية تأليف الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، نشر وتوزيع دار صفاء – عمان، ط١، (٢٠٠٦م)

٤٧- هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، أعادت طبعه بولافست (١٩٥١م).

٤٨- وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان – أبو العباس شمس الدين احمد بن محمد ابي بكر خلكان (٦٨١هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر بيروت.